



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مأسسة السلطة في العراق بعد عام 2003 م

اسم الكاتب: د. احمد عدنان كاظم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2115>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 04:06 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



مأسسة السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م

الدكتور

احمد عدنان كاظم^(١)

أن الجوهر الأساسي لانجاح أية تجربة ديمقراطية ناشئة يتطلب أولاً وقبل كل شيء أساساً حقيقياً لمأسسة السلطة بغية ترسيخ المجال السياسي الديمقراطي الجديد في المجتمع العراقي، الذي من شأنه أن يرسخ قيم سياسية في ممارسة العمل السياسي من خلال وجود مؤسسات الدولة الحقيقية التي بها تتوسع المقدرة والمكنة السياسية في إدارة المؤسسات عند الوصول الى الأطر البنوية - التنظيمية للدولة. ومن دون شك أن هذه الرؤية جديدة في العراق بعد التي سنحت له إمكانات الولوج في التجربة الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣م .

لا سيما وأن العراق خلال المدة ١٩٦٨-٢٠٠٣م لم يشهد بناء مؤسسات حقيقية في الهيكل السياسي للدولة. وساد ما يمكن أن نسميه حكم العائلة الواحدة التي أنكفأت على نفسها من خلال توطيد السلطة العراقية بعيداً عن مأسسة السلطة لتبدو أمامنا بنى وهياكل شخصية بفعل تشخص البناء السياسي من يتولى قيادة وإدارة المؤسسة التي يرأسها. فضلاً عن عدم اعتراف النخبة الحاكمة آنذاك بعمليات التغيير والبناء والانفتاح السياسي بسبب انغلاقها في أطر مؤسسية خاصة بتدعيم السلطة بعدة أشكال بمعنى تمركز السلطة بيد النخبة السياسية الحاكمة التي تحظى بمقدرات القوة والسيطرة في جميع مقاصد الدول ، مما أفرز ثقافة سياسية أحادية الجانب تفرض على البقية الخضوع المطلق للمنتخبات النظام) السلطة الحاكمة من دون الاعتراض عليها حتى وأن كانت صادرة عن قصور الرؤية المؤسسية لما يفترض أن يكون عليه واقع الحال.

تجدد العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩م تغيراً سياسياً مفاجئاً بسبب التفكك والدمار الذي لحق بالبنى السياسية والمؤسسات التقليدية للدولة من جراء سياسات الدول المحتلة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

عبر سلطة الائتلاف المؤقتة التي تولت مقاليد السلطة الادارية بالكامل وأصبحت لديها اليد الطولى في إصدار التشريعات القانونية بسبب امتلاكها للصلاحيات التشريعية والتنفيذية على حد سواء. لذا فإن الصعب تحليل آفاق ما ستؤول اليه العملية المؤسسية لما أفرزته من مؤسسات جديدة وصياغة حدتها ايضا لشكل النظام السياسي في العراق، وإعادة بناء الدولة من جديد بسبب ابقاء بعض المؤسسات وبعض البعض الاخر منها مع أستحداث مؤسسات لم تكن موجودة أساسا في الحياة السياسية العراقية.

وفي ظل المرحلة الراهنة شهد العراق أنفتاحا سياسيا على صعيد حرية تأسيس الاحزاب والتجمعات السياسية ((المؤسسات السياسية كافة))، و مؤسسات سياسية غير رسمية ((منظمات المجتمع المدني)). الى جانب انتقال المعارضة السياسية العراقية التي كانت تعمل في الخارج الى ممارسة المسؤولية السياسية المباشرة في الحكم بعد عام ٢٠٠٣م. ولكن اللافت للنظر لم تكن التغييرات السياسية الجديدة تمتلك الرؤية والمنهج و/أو البرنامج السياسي الواضحين في بداية العملية السياسية الديمقراطية بسبب أنكفائها على المكون السياسي والمذهبي والقومي والجهوي... الخ، لحدثة التحول الديمقراطي من جانب، والرغبة الشديدة في أحراز تقدم سياسي عبر صناديق الاقتراع في ظل التحدي الجمة التي تعترض العملية الديمقراطية في الحياة السياسية العراقية من جانب آخر.

أولا : البناء الفوقي للمؤسسات ((فرض شكل النظام السياسي)) :

بعد ٢٠٠٣/٤/٩م بدأت مرحلة مهمة في تأريخ العراق السياسي المعاصر عندما فرضت قوات الائتلاف المؤقتة التي دخلت البلاد شكلا جديدا للنظام السياسي البرلماني ليكون بديلا عن النظام الشمولي - التسلسلي الذي ساد العراق لأكثر من ثلاثة عقود مضت. بمعنى أن فرض الأنموذج السياسي للحكم قد جاء بأرادة خارجية وبشكل مفاجيء من دون دراسة الواقع السياسي والاجتماعي لتبدأ عملية التحول السياسي نحو الديمقراطية من خلال أقرار التعددية السياسية وأعتتماد مبادئ دولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية... الخ لأول مرة، فضلا عن البدء بعملية في غاية الصعوبة والتعقيد تمثلت في بناء مؤسسات الدولة من جديد ، لاسيما بعد حل الكثير من المؤسسات الاحزاب والمدنية والاعلامية بقرار أتخذته سلطة الائتلاف المؤقتة في عهد (بول بريمر)، ومن ثم الشروع في إعادة هيكلة الدولة من جديد لتبدو متوافقة مع الرؤى والتحليلات السياسية المعبرة عن ما يدور في القلوب البعيد حسب تصورهم في وضع الأمور في نصابها الصحيح النابع من ما هو قائم وما يجب أن يكون خلال المرحلة القادمة. ولكن الخطأ في إعادة بناء الدولة أنه جرى بشكل فوقي - تراتبي يبدأ من القمة هرم السلطة نزولا الى فروع وعناصر النظام السياسي المكونة لهيكل الدولة التنظيمي العام حيث العملية البنائية معكوسة لتشوبها الكثير من المفاجئات والمشكلات والتحديات في آن واحد. في الوقت

التي حدثت فيه أفرزات جديدة ناجمة عن الحراك السياسي والاجتماعي، مما أدى الى بلورة محددات سياسية وتطلعات جديدة لكثير من القوى السياسية والاجتماعية التي دخلت معترك السياسة في ظل الحقبة السياسية الجديدة الديمقراطية في العراق.

وفي ٢٠٠٣/٥/١م أعلن الرئيس الامريكى السابق (جورج بوش) الابن إنهاء العمليات العسكرية التي توردتها الولايات المتحدة الامريكية التي أعترفت بالمسؤولية المباشرة - كقوة أحتلال - فيما بعد صراحة به (بوش) الابن في ٢٠٠٣/٥/٨م تمهيدا لأصدار قرار من الامم المتحدة يعترف بالأمر الواقع في العراق بغية وضع كافة المسؤوليات الناجمة عن الاحتلال على عاتق القوتين الرئيسيتين في التحالف وهما القوات الامريكية والبريطانية سواء من حيث حقوقهما أو واجباتهما^١. وقد أعطت الأمم المتحدة لقوات الأحتلال شرعية قانونية وسياسية (تفويض) في تولي زمام الأمور لأدارة البلاد مباشرة، بعد إصدار القرار الأممي ذي الرقم (١٤٨٣) بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢م وتولت سلطة الائتلاف المؤقتة واجبات مهمة لأصدار قرارات حاسمة تخولها في الشروع ببناء الدولة بكافة مؤسساتها من البداية.

- المؤسسة والسلطة :

تأطر عملية مأسسة السلطة بأنفتاح هياكل الدولة التنظيمية على واقع جديد يتحدد عبر وجود مؤسسات رسمية وغير رسمية من دون شخصيتها بيد شخص ما ، لتمثل أنعكاسا لشكل النظام القانوني المعتمد لتبدو مؤسسات حقيقية معبرة عن حداثة البنية التأسيسية الجاري تكوينها. لاسيما وأن سطح المؤسسة يطلق على أي تماثل في الأبنية حيال الأطار المؤسسي، أما المؤسسة فهي عملية قائمة على تكوين مؤسسات فاعلة ومؤثرة ضمن النسق الاجتماعي - السياسي العام. فالمؤسسة هي مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لأحتواء وتنظيم جهود الافراد من أجل تحقيق الأهداف العامة المشتركة^٢. وتعد المؤسسات المنظمات الاجتماعية التي تخلفها الأرادة الإنسانية المباشرة وتضم في أطرها تجمعات لممارسة النشاطات السياسية كالحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية وغيرها^٣. أي التنظيمات التي تنصب على سير العمل في المؤسسات - الهيئات ومن خلال هذه التي تخضع لها هذه الهيئات في تنظيم عملها وكيفية أداء وظائفها الأساسية^٤.

١- مجلة بحث (، التحول الديمقراطي في العراق) تجربة في رحمة الأحتلال) ، التقرير الاستراتيجي العراقي ، مركز حوراي للبحوث والدراسات الاستراتيجية بجمهورية العراق ، ٢٠٠٨م، ص ١٦ .
٢- علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعده ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٠م ، ص ٢٨١ .
٣- المرجع نفسه ص ٢٨٣ .
٤- المرجع نفسه الصفحة نفسها.

أذ أن مأسسة السلطة تجعل من الأخيرة منظمة تنظيميا فاعلا بفعل النهوض بأعباء المسؤولية سيما وأنها تبدو قادرة على تحويل العمل السياسي الى واقع ملموس لما تقوم به من دور في توجيه الفاعلية السياسية نحو أطار مأسس في مجاله السياسي المحدد.

أما السلطة فيراها (تالكوت بارسونز) القدرة على ممارسة بعض الوظائف لفائدة نظام اجتماعي مأخوذ بعموميته¹. في حين يجد (ماكس فيبر) أن السلطة تنقسم الى سلطة تقليدية وسلطة ملهمة وسلطة عقلانية - قانونية سيما أن الأخيرة تقوم على مجموعة قواعد قانونية مبنية على أساس واقعي وليس نظري، وكل من له سلطان يستمد صلاحيته من القواعد الدستورية والقانونية. ومصدر السلطان قائم في طبيعة النظام الشرعي نفسه، وسلطة الأفراد متأتية من عملهم الرسمي الذي يقومون به، وفي خارج نطاق العمل الرسمي فهم مجرد أشخاص أعتياديين². لذا يمكننا تحديد بعض أنماط مظاهر السلطة عند ممارستها وتتمثل في الآتي³:

- أ. شخصية السلطة : أي اندماج السلطة بشخص من يمارسها من دون القدرة على التمييز بين ما هو مجرد مركز قانوني (وضعي) وما هو طبائع شخصية لمن يتولاها.
- ب. سلطة شخصية : وهو تركيز جميع السلطات بيد شخص واحد لتبدو الأختصاصات السيادية كامنة فيه بوصفه المسيطر على الجهاز التنظيمي بأكمله.
- ج. سلطة مشخصة : وتوجد ضمن أطار المؤسسات التي لها أسسها الخاصة القائمة على نظام من الشرعية وتجري ممارسة السلطة من جانب أشخاص لهم ثقل خاص.

ومن هنا تبدو لنا خصائص متباينة في النسق السياسي العام تتمثل في تسيد السلطة التنفيذية على باقي سلطات الدولة الرسمية لتتعدى قوتها المؤسسات غير الرسمية الموجودة فعلا، لنجد أبعادها في ظهور محور سياسي حول شخصية سياسية يعينها لما تمثله من رمزية تجد نفسها محط قبول وأعتبار منقطع النظير يعكس بشتى الوسائل على طبيعة العمل السياسي المأسس للسلطة وهذا ما شهدناه في المشهد السياسي العراقي في ظل العملية السياسية الديمقراطية الراهنة.

فالمؤسسات السياسية ما هي الا نوع من المؤسسات المكرسة للنشاط السياسي وتحدد بنية هذه المؤسسات وطبيعة علاقتها مع بعضها البعض في ظل صيرورة النظام السياسي برمته. إذ أنها أنماط مستقرة من العمل السياسي ومن العلاقات السياسية وتتضمن أدوارا وقواعد وجماعات ومناح

¹ المصدر نفسه ، ص ١٣٦ .

² المصدر نفسه ، ص ١٤١ .

³ المصدر نفسه ، ص ٤٥٨ - ٤٥٩ .

كامنة في المجتمعات الأنسانية، وكل نمط منها يميل نحو أن يكون له أهمية قانونية في الوضع الذي توجد فيه^١.

لذا يمكن القول أن المؤسسات ما هي الا ميكانيزمات تحدد قواعد معينة للسلوك والعمل بفعل أحد أطر مؤسسية تتشكل من خلالها مأسسة فاعلة للسلطة. أما القواعد التنظيمية فهي التي تبلور عملية عمل مستمرة في حال توافر البيئة المناسبة لعملها المنظم وضمن مديات متكاملة - منفتحة من قبلها على نفسها لتتجرد عن الهدف الذي تعمل من أجله طالما أن المحصلة النهائية تبغي عملية عمل المنظومة الاجتماعية السياسية برمتها بحسب الظروف والتحديات التي تواجهها.

وفي المحصلة أن المؤسسة السياسية تعني إقامة مؤسسات قادرة على اكتساب قدر يعتد به من قيمة والاستقرار ومن ثم اكتساب شرعية ذاتية وهذا يمثل جوهر ومضمون عملية بناء الدولة- المؤسسة.

عملية البناء المؤسساتي :

تظهر التجارب التاريخية أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية الحقيقية من دون نظام حكم يحتكم لوجود المؤسسات التي تمارس كل منها صلاحياتها المحددة بعيدا عن أي تعارض في عمل المؤسسة مع أخرياتها وذلك من خلال الأحتكام للقواعد القانونية والدستورية التي توطن العمل السياسي بشكل منظم. على أن تكون الأخيرة جزءا من كل يفترض الآتي^٢:

١- أنفتاح المؤسسات العامة على جميع المواطنين من دون التمييز بينهم.
٢- نزاهة وشفافية عمل المؤسسات .

٣- محاسبة ومساءلة كل مؤسسة لتحقيق الأهداف الرئيسية.

ومن أهم المهام الرئيسية في أستكمال البناء المؤسساتي للدولة هو وجود مؤسسات سياسية متكاملة لمؤسسات النظام السياسي الرسمية ((التنفيذية-التشريعية-القضائية))، ولا بد من قيام عملية حقيقية تمارس عملها بشكل قانوني لأستيعاب جميع القوى السياسية والاجتماعية (ضمنان العملية السياسية الحقيقية) ومن ثم اظهار واقع البناء التنظيمي للدولة لمأسسة ممارسة السلطة، سيما في شكل الدولة التنظيمية تمثل حلقة الوصل بين السلطة الحاكمة والسلطة المحكومة من خلال الآتي:

١- ص ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

٢- عزت عوني، نظريات النظم السياسية، ط١، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥م، ص ١٧ .

٣- محمد شريف بسبوني، المبادئ الأساسية للديمقراطية، في كتاب (مجموعة باحثين)، الديمقراطية والحريات العامة، ط١، المعهد الديمقراطي الأنسان، كلية الحقوق، جامعة دي بول، باريس، ٢٠٠٥م، ص ١٩ .

- ١- المشاركة الجماعية في إدارة المسؤولية.
 - ٢- تحديد المدد الزمنية في إدارة مقاليد الأمور لضمان تناوب توليها وأشراك الجميع لمن يتمتع بالكفاءة والمقدرة.
 - ٣- ضمان ديمومة العمل ضمن توافر البدائل المناسبة بغية تلبية الاحتياجات.
 - ٤- الحسم في اتخاذ القرار في جميع مؤسسات الدولة.
 - ٥- أن يواكب أي تطور مؤسسي تطور مماثل في جوانب الحياة المختلفة.
- لاسيما وأن قياس مستوى درجة المؤسسية يعتمد على معايير محددة صنفها (صمرقنت هنتغتون) في مقدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات الظرفية والآنية للتأقلم مع هذه المتغيرات الى جانب تعدد وتنوع وحدات المؤسسة لتكون فاعلة في تأدية أكثر من مهمة في ظل ضمان الاستقلالية والتماسك المؤسسي^١. كما أن أي بناء مؤسسي يفترض وجود مجالات مرنة تمكنه من استيعاب المستجدات والأشكاليات لتحقيق فاعلية على مستوى الأداء. من هنا جرى حسم الجانب المؤسسي لشكل النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ م، إذ نصت المادة (٤) من قانون إدارة الدولة المؤقت للمرحلة الانتقالية على أن ((نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي، فيدرالي ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والأدارات المحلية. ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الأثنية أو القومية أو المذهب))^٢.
- وهذا ما جرى تضمينه في الدستور العراقي الدائم المستفتى عليه في الاستفتاء الشعبي بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٥ م، إذ نصت المادة الاولى منه على أن جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة ونظام الحكم فيه هو جمهوري-نيابي برلماني، ديمقراطي اتحادي.

٣- محنة التغيير والبناء:

لقد شهدت مرحلة ١٩٥٨-٢٠٠٣ م دساتير مؤقتة عديدة في العراق عكست مصالح أولئك الذين أستولوا على السلطة بالقوة، فدستور عام ١٩٥٨ م جمع صلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية بين أعضاء المجلس الرئاسي وتحتته مجلس الوزراء ومن ثم جرى تحول الأوضاع نحو مرحلة أخرى تمخضت عنها ظهور الحكم الشمولي- التسلطي بعد عام ١٩٦٨ م بسبب سيطرة الحزب الواحد على

^١ نقلا عن د.كمال المنوفي، المصدر السابق ذكره، ص ١٧-١٩.

^٢ د.حيدر أدهم الطائي، الشكل الفدرالي للدولة وأمكانية التطبيق في العراق م/المستقبل العراقي، مركز العراق للأبحاث، السنة/٢، العدد ٢، آذار/٢٠٠٦ م، ص ١١٩.

صع مفاصل الحكم (صراع السلطة)^١. وبدت مؤسسات الدولة مشخصة بشخص القابض على السلطة، لاسيما وأن هذه الظاهرة تقوم على عنصرين هما^٢:

أ. موضوعي: يتعلق بكيفية ممارسة السلطة في شخص محدد ((تركز السلطة)).

ب. شخصي: يتعلق بتمثيل السلطة في ذات الشخص الذي يتولاها ((تجسيد السلطة)).

ولكن بعد ٢٠٠٣/٤/٩م تحول العراق نحو الديمقراطية والتعددية السياسية ليتم تدشين مرحلة حثمة في تأريخه المعاصر، ولكن إدارة المسؤولية لم تعهد بيد العراقيين بسبب أضطلاع سلطة الائتلاف المؤقتة بهذا الدور بموجب التفويض الأممي حسب قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (١٤٨٣) الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢م الذي فوض قوات الاحتلال بحمل مسؤوليات إدارة الدولة. أصبح (بول بريمر) الرئيس الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة ويحكم تمتعه بالصلاحيات التنفيذية التشريعية قام بأصدار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ليتم تأسيس مؤسسات الدولة من جديد، فضلا عن حل بعض المؤسسات الأمنية والمدنية (الجيش، الإعلام...) وأستحداث مؤسسات جديدة (دائرة المفتش العام، المفوضية المستقلة للانتخابات، هيئة النزاهة العامة...).

وقد تم تأسيس مجلس الحكم الانتقالي في ٢٠٠٣/٦/٢٧م الذي كان من المؤسسات المهمة التي أنشئت تحت ضغوط النخبة السياسية العراقية ((التي كانت تمارس دور المعارضة في الخارج قبل عام ٢٠٠٣م)) من أجل نقل ممارسة السلطة من سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الى العراقيين. ويحكم الصلاحيات المخولة لرئيس سلطة الائتلاف المؤقتة (بريمر) جرى إصدار قانون الاحزاب والهيئات السياسية الاول رقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤م ليتم تدشين التجربة الديمقراطية التعددية لأول مرة في العراق. وفي ٢٠٠٤/٦/٣٠م جرى نقل السلطة الى الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة (أياد علاوي) التي أستلمت السيادة من قوات الاحتلال حسب القرار الأممي ذي الرقم (١٥١١) لعام ٢٠٠٤م. وأمتلكت هذه الحكومة صلاحيات تنفيذية وتشريعية لحين إجراء الانتخابات البلدية الاولى في ٢٠٠٥/١/٣١م، ولتكون بديلا عن مجلس الحكم الانتقالي الذي لم يكن محدد الملامح بسبب تكوينه على أسس طائفية ومذهبية... لأرضاء جميع الاطراف السياسية وأدخالها في العملية السياسية الديمقراطية الجديدة، وفي ٢٠٠٥/١٠/١٥م جرى أقرار الدستور العراقي الدائم بأستفتاء تعي ليحل محل قانون إدارة الدولة المؤقت للمرحلة الانتقالية.

١- تقرير الاستراتيجي العراقي... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

٢- صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦١ .

أن محنة التغيير والبناء في العراق لم تكن سياسية تعنّون بالانتقال نحو الديمقراطية فحت ، وإنما هي محنة متكاملة تبدأ بتغيير منهج وأسلوب ممارسة الحكم للوصول الى حالة من النضج والوعي السياسيين في إدارة مؤسسات الدولة بغية أنجاح عملية التغيير والبناء^١.

ثانيا : الأشكالية القانونية في مأسسة السلطة :

تحدد الأشكالية القانونية في البناء المؤسسي من أجل مأسسة السلطة في كيفية بناء الوضع القانوني المناسب ((التشريعات))؟ لمواجهة التحديات التي تنتاب العملية برمتها. وهذا يتطلب البحث في البناء الدستوري وتحديات البناء المؤسسي على حد سواء للنهوض ببناء الواقع المؤسسي في الدولة .

١- البناء الدستوري - القانوني :

أن طبيعة الوضع القانوني الذي بنيت عليه المؤسسات في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩م جاء بشكل متسارع من دون أن يأخذ الوقت الكافي في الدراسة العميقة كما هو الحال في أغلب التشريعات القانونية في أي نظام سياسي متطور في العالم. لاسيما وأن أخفاق التجارب الدستورية منذ إنشاء الدولة العراقية الحديثة وفشل الدساتير الجمهورية المؤقتة السابقة عبرت عن أخفاق النخب العراقية الحاكمة لأي مرحلة في التوصل الى توافقات وطنية تتناسب وتتناغم مع مشروع تحديث الدولة والمجتمع معاً. أما إعادة الدولة - المجتمع الى طور ما قبل المجتمع السياسي المنظم نتيجة الاحتلال الذي وقع في ٢٠٠٣/٤/٩م ، فقد طرح مهمة ملحة أمام النخب والقوى السياسية والجماعات والأفراد من جميع المكونات الاجتماعية العراقية في انطلاق حركة اجتماعية وسياسية وفكرية كبرى تستطيع الأناجاز بما هو ملقى على عاتقها^٢.

فقد صدر قانون إدارة الدولة المؤقت عام ٢٠٠٤م من سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة (بريمر) ليمارس دوره في إصدار التشريعات المهمة في بناء مؤسسات الدولة الجديدة وحسب المادة (٤) من هذا القانون لتوزيع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية^٣. ثم جاء الدستور الدائم الذي أقر في ٢٠٠٥/١٠/١٥م من أجل استكمال البناء القانوني ويكون هو الأساس في مأسسة السلطة عند أتمام بقية التشريعات القانونية الأخرى.

^١ (مجموعة باحثين) ، مستقبل العملية السياسية في العراق وتحدياتها ، التقرير الاستراتيجي... ، المصدر السابق نفسه ، ص ٧٦ .

^٢ .د. عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، الموارث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، م.د. و.ع ط١ ، بيروت ، تموز / ٢٠٠٦م ، ص ١٩٣ .

^٣ باسيل يوسف بيك ، قراءة قانونية لمستقبل وحدة العراق ، في (مجموعة باحثين) ، الدستور في الوطن العربي ، عوامل الثبات وأسس التغيير ، م.د. و.ع . ط١ ، ٢٠٠٦م ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٧) ، ص ص ١٤ .

أما من ناحية التشريعات التي صدرت في مجال تنظيم المشاركة في الحياة السياسية البرلمانية هو صدور قانون الانتخابات المرقم (٢٦) في ٢٠٠٩/١٢/٩م ليكون بديلا عن قانون الانتخابات المرقم (١٦) الصادر في ٢٠٠٥/٩/٩م. لاسيما وأن هذا التعديل القانوني جاء متأخرا لمدة (٥) عاما عندما طرح بعد الانتخابات النيابية الثانية في ٢٠٠٥/١٢/١٥م ، ولم تجر عملية مناقشة التحليل الا في آب/٢٠٠٩م ليتم إقراره فيما بعد بأغلبية بسيطة جدا مع وجود بعض التحفظات من القوى السياسية الفاعلة على بعض موادها. في ظل المناقشات الطويلة والجلسات العديدة والتجاوزات السياسية المقطعة في البرلمان، ولكن الشيء المهم هو أن يكون بديلا عن قانون الاحزاب والهيئات السياسية التي ذي الرقم (٩٧) الذي أصدره (بريمر) عام ٢٠٠٤م.

- أحلال الوضع القانوني البديل :

أن القوانين البديلة التي جاءت ضمن التشريعات الجديدة مثلت مرحلة مهمة في أحلال الوضع القانوني ، سيما وأن سلطة الائتلاف المؤقتة قد أصدرت الكثير من التشريعات القانونية الطارئة، من وجود دراية كافية لما هو ملائم للبناء القانوني في ظل التجربة الديمقراطية وليدة النشأة في العراق. كما أن نجاح هذه التجربة يتطلب بناء هيكل الدولة الرسمية وغير الرسمية المؤطرة للمجتمع المدني لحركته من خلال الشروط الموضوعية لنمو هذه الهياكل ، وذلك بأصدار قوانين تنظم عمل مؤسسات المجتمع كافة مع مراقبة أنشطتها باتخاذ إجراءات رادعة في حالة مخالفة عمل المؤسسات المعنية النافذة. ومن أهم ما يجب أن تنظمه القوانين هو العلاقات التنظيمية بين المؤسسات نفسها. ومن القضايا الرئيسية التي تخص عمل المؤسسات قانونيا هو أن لا تتحلل عن الأدوار الوظيفية المنوطة بها، لأن ذلك يعني التصل عن أداء المسؤولية القانونية المفروضة عليها. فكل مؤسسة تؤدي المهام المنوطة بها لتتكامل الأدوار المتناوبة مع غيرها من مؤسسات الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التحديث السياسي لمواكبة المتطلبات والأحتياجات الملحة والمهمة في المجتمع على أن تكون القوانين البديلة قادرة في سد جميع الثغرات العملية على أرض الواقع بغية تحقيق الفاعلية في العمل. وهذا يتطلب التخطيط الممنهج على وفق قاعدة البيانات التي يفترض أن تكون متوافرة في أجهزة الدولة كافة.

د. عبد الله ناهي ، الانتخابات البرلمانية العراقية بين أزمة تنافس الائتلافات ومصادقية المفوضية ، م/ المستقبل العربي العدد/ ٣٣٥ ، آيار/٢٠١١م ، ص ص ٥٣ - ٥٤ .

د. عبد الله ناهي ، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير (جدل التصايل والممارسة) ، م/ قضايا سياسية ، جامعة النهرين العدد/ ١٢ ، ربيع/٢٠٠٧ ، ص ٦٦ .

ب- عدم استكمال البناء القانوني :

من اللافت للنظر أن العملية السياسية الديمقراطية في العراق شهدت تطوراً مهماً وبالغ الأهمية حيث جرت ثلاث انتخابات نيابية. الأولى بتاريخ ٣١/١/٢٠٠٥م على وفق القانون الانتخابي ذي الرقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤م وانتخابات ١٥/١٢/٢٠٠٥م بحسب القانون الانتخابي ذي الرقم (١٦) الصادر في ٩/٩/٢٠٠٥م الذي أعتمد نظام القائمة المغلقة ثم في انتخابات ٧/٣/٢٠٠١م التي أعتمدت نظام القائمة المفتوحة على وفق قانون الانتخابات الصادر عن مجلس النواب والمرقم (٢٦) في ٩/١٢/٢٠٠٩م. ولكن الملاحظة الدقيقة تتوجه نحو إجراء جميع هذه الانتخابات الديمقراطية من دون وجود قوانين خاص ينظم التعددية الحزبية في الحياة السياسية مع أنعدام وجود قانون خاص بمؤسسات المجتمع المدني، وكذلك قانون حماية الصحفيين... الخ من القوانين المهمة التي تعمل على استكمال البناء القانوني في البنية المؤسسية العامة للدولة، والذي بدوره يعمل على تأمين التنظيم القانوني للممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية.

أما الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م فهو الآخر بحاجة الى تشريع عشرات القوانين لاستكمال البناء القانوني، فقد نصت المادة (١٣٨) منه ((يحل تعبير مجلس الرئاسة محل تعبير رئيس الجمهورية أينما ورد في الدستور ويعاد العمل بالأحكام الخاصة برئيس الجمهورية بعد دورة واحدة لاحقة لنفاذ هذا الدستور))^١. في الوقت نفسه يفقر الدستور الذي أقر النظام البرلماني للتكامل في السلطة التشريعية بسبب وجود مؤسسة واحدة (مجلس النواب) من دون وجود المجلس الاتحادي التي يشكل الهيكل التنظيمي الثاني في السلطة التشريعية على وفق الدستور.

أي أن أقرار القواعد والمعايير الأساسية في الحكم الديمقراطي واللامركزية والفدرالية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والمدنية... قد جاء مقروناً بغياب وسائل حماية هذه القواعد بسبب وجود مواد دستورية غامضة ومتناقضة كثيرة، فضلاً عن النقاط الخلافية بصدد الفدرالية وتوزيع الموارد الطبيعية أو حتى ثغرات في وجود المؤسسات والهيئات... الى جانب الفراغات التشريعية في انتظار صدور أكثر من (٦٠) قانوناً يفترض تشريعها، وكذلك فراغات مؤسساتية قضائية وقانونية واقتصادية ينتظر أنشائها وبهذا المعنى يتركز الدستور على فراغات قانونية ومؤسساتية على حد سواء^٢. الى جانب تأخر

^١ د. حيدر أدهم الطائي، شكل النظام السياسي في العراق، (دراسة في دستور عام ٢٠٠٥م) م/ المستقبل العراقي، السنة ٢٠٠٦م، العدد ٢، ص ٧١.

^٢ د. نغم محمد صالح، الفدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٢م الواقع والطموح، م/ دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٤١، تموز/٢٠٠٩م، ص ٥٧.

المؤسسة التشريعية الراهنة في أقرار القوانين رغم اقتراح ما يقارب (١٢٠) مشروع قانون من السلطة التنفيذية، رغم انتهاء الفصل التشريعي الأول من عام ٢٠١١م بأقرار قانونين فقط. مع طرح مشروع قانون هيئة النزاهة ومشروع قانون المحكمة الاتحادية ومشروع قانون العتئين العموميين... الخ من مشاريع القوانين في مجلس النواب التي تنتظر الأقرار خلال المرحلة القادمة.

أما المآخذ التي تؤخذ على الدستور الدائم هو المواد الخاصة بالأقاليم، إذ جرى الأقرار المسبق إقليم كردستان وسلطاته القائمة ((إقليمياً اتحادياً)) حسب الفقرة (١) من المادة (١١٧). وبالأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه حسب الفقرة (٢) من المادة (١١٧) أيضاً من دون أن يحدد القوانين التي تؤسس عليها هذه الأقاليم، وترك مسألة سن قانون يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم إلى مجلس النواب على أن يتولى سنها في مدة لا تتجاوز (٦) شهراً من تاريخ أول جلسة حسب المادة (١١٨) من الدستور^١.

وعند ملاحظة الفرق في عدد المواد القانونية نجد أن السلطات الاتحادية والمشاركة قد نص عليها في خمسة مواد (١٠٦ - ١١١) في حين جاءت سلطات الأقاليم وصلاحياتها في تسع مواد قانونية (١١٢ - ١٢١) من الدستور^٢. وهذا يتطلب وقفة قانونية من أجل تسيير المواد الدستورية بشكل منظم يتفق مع واقع ممارسة سلطات وصلاحيات المؤسسات المحددة دستورياً على وفق حجم مسؤولياتها الطبيعية.

٢- تحديات البناء المؤسسي:

هناك تحديات كثيرة تواجه عملية البناء المؤسسي في الدولة العراقية الجديدة، لذا يفترض تخصيصها سيما وأنها تعوق و/أو تأخر عملية مأسسة السلطة والتي تكمن في الآتي:

- صراع الولاءات السياسية ((صراع الارادات)):

منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في ٢٧/٦/٢٠٠٣م بأشراف مباشر من سلطة الائتلاف الوحدوية بأدارة (بول بريمر) جرى اعتماد توزيع مقاليد المسؤولية على أساس ضم جميع المكونات الحزبية وأستيعابها ضمن المحاصصة الطائفية والمذهبية والقومية... الخ، لتكون المعادلة السياسية المتحدة في تحقيق توافق سياسي بين المكونات والكتل السياسية والاجتماعية المختلفة بغية ضمان

المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

١- حسن يوسف بيجك ، قراءة قانونية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٨ .

مشاركة جميع أنواع الطيف السياسي العراقي في الحكم، ولكن هذه المعادلة السياسية أدت الى تكريس الأساس المحاصصي (الكوتا) في ممارسة السلطة. مما أدى الى بروز ظاهرة صراع الولاءات والأرادات المتقاطعة الناجمة عن المصالح السياسية المختلفة، وعانت الحكومات المتعاقبة التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣م من هذه الظاهرة ((حكومة مجلس الحكم الانتقالي، حكومة أياد علاوي ٢٠٠٤م، حكومة إبراهيم الجعفري ٢٠٠٥م، وأخيرا حكومتي نور المالكي ٢٠٠٠م و٢٠١١م التي تأخر تشكيلها بضع شهور)). وتكونت تبعا لذلك حكومات مشدودة للانتماءات الفرعية ولم يعد من السهل التخلص من صراع الولاءات والارادات بسبب ظهور تعددية حزبية قائمة على هذا الأساس، مما أنتج عملية سياسية ديمقراطية أساسها التوافقات والأشترطات أرضاء لهذا الطرف أو ذاك.

أن التغيير الذي يطرأ على من يتولى إدارة المؤسسات بين الحين والآخر وفق هذه الاعتبارات يجعلها مؤسسات غير فاعلة، لانها ربما تكون طاردة لبعض العناصر أو جاذبة لعناصر أخرى انطلاقا من المكون الاجتماعي أو الانتماء السياسي الذي تنتمي اليه. لذا تبدو العملية السياسية نشطة وفاعلة بقواها السياسية والاجتماعية في وقت الانتخابات فقط ليتضائل دورها بعد الانتخابات بمجرد توزيع مناصب السلطة. وبالنتيجة ينعكس هذا الوضع على أداء المؤسسة نفسها لتبدو أماننا أرادات سياسية متباينة تعمل بعيدا عن الأطر المهنية التي يفترض أن تلتزم بها. بمعنى أننا نلحظ مساومات سياسية أكثر من كونها توافقا والتي برزت في توزيع الحقائق الوزارية من أجل ضمان حصة كل كتلة سياسية من الوزارات. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن تطبيق البرنامج السياسي الذي جاءت به كل كتلة سياسية؟

لاسيما وأن مجلس العلاقات الخارجية الامريكي ومعهد جيمس بيكر الثالث للسياسات العامة في جامعة (رايس) قد أعدّ مذكرة تحدد سلسلة مبادئ وأولويات في إدارة المرحلة القادمة بعد ٢٠٠٣م في العراق، وتحمل فيه رؤية طويلة الأمد حول الواقع السياسي الذي يفترض دعمه على أساس مبادئ الديمقراطية الممثلة في جميع المكونات الاجتماعية المشاركة بشكل حقيقي في السلطة على وفق الارادات المختلفة^١.

ب- حداثة التجربة السياسية الديمقراطية ((أداء المسؤولية)) :

أن إدارة المسؤولية في ظل حداثة التجربة الديمقراطية أفرز حالة من الاعتماد المباشر على رئيس الكتلة النيابية في البرلمان مما جعل الحكومات المتعاقبة تتأثر بهذا الوضع السياسي، وبالمحصلة

^١ التحول الديمقراطي.... ، التقرير الاستراتيجي العراقي ، المصدر السابق ذكره ، ص ١٦ - ١٧ .

سيرة عملية سير ادارة المسؤولية في كل القطاعات الحكومية للرجوع الى رئيس الكتلة السياسية في الموضوعات المتفق و/أو المختلف عليها. لذلك شهدنا بعد نهاية كل عملية انتخابية تأخر في عمل الحكومة والتأخر في حسم بعض الوزارات، فضلا عن تزايد عدد الوزارات من أجل أرضاء جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية حيث وصل عدد الوزارات خلال الحكومات المتعاقبة من (٢٢) إلى (٤٦) وزارة في حكومة (نوري المالكي) الاخيرة بعد أن كانت (٣٧) وزارة عام ٢٠٠٦م. إلى تزايد عدد مقاعد مجلس النواب من (٢٧٥) مقعدا إلى (٣٢٥) مقعدا في برلمان ٢٠٠١م. لأشراك جميع الأطراف السياسية والاجتماعية في الحياة السياسية النيابية، وتحديد ثلاث نواب لرئيس الجمهورية من قبل رئيس الوزراء من أجل تحقيق التوافق السياسي بين الأطراف المختلفة.

واقع العلاقة بين مؤسسات السلطة :

شهدت العلاقة بين المؤسسات التي شملت الحكومة والبرلمان ضعفا في الانسجام والعمل بروح الفريق السياسي الواحد الذي يفترضه النظام البرلماني المعتمد في أي نظام سياسي نيابي. فضلا عن الفصل الحقيقي بين السلطات الثلاث ((التنفيذية-التشريعية-القضائية)) إلى جانب تداخل عمل السلطات. فما يحدث في أروقة البرلمان تجد صداه في مجلس الوزراء والعكس هو الصحيح مع ضعف الرقابة البرلمانية على الوزارات ((رغم حالات الاستجواب التي جرت لبعض الوزارات مثل وزير الكهرباء، و النفط...)) وهذا ما يضعف آليات الرقابة والنقد والتوجيه. أما السلطة التنفيذية فهي تزداد خلال الأغلبية النيابية التي تدعمها، مما يحدث خلافا في سير العملية الرقابية في أحد أهم مؤسسات الرئيسة (البرلمان) في هيكل الدولة^١.

كما أن الصفة العامة التي أنتابت جلسات البرلمان أتسمت بالرفض والأعتراض والتعديل في النظام والمشاحنات... الخ، إلى جانب توزيع المسؤوليات على وفق المحاصصة الطائفية التي سادت العمل المؤسسي بشكل منتظم^٢. في حين طرحت المشكلات والقضايا على مجلس النواب من جانب رؤساء الكتل السياسية، مما يعني أختزال دور البرلمان في مواقف وأراء الكتل السياسية ليس إلا^٣.

١- ص ٤٣ .

٢- ص ٤٣ - ٤٤ .

٣- شكل النظام... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .

١- في طبيعة تنظيم العلاقة المؤسسية:

لابد من وجود قواعد تنظيمية في أي عملية سياسية من أجل تنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة نفسها. ففي كتاب (هنري. ام. روبرت) -قواعد روبرت التنظيمية- جرى اعتماد قواعد رئيسية تتضمن تنظيم البرلمانات والأحزاب والجمعيات والمؤسسات المدنية وأنظمتها الداخلية ومسير عمل وأجتماعاتها وكيفية تناول الاقتراحات وحسم الخلافات وطريقة التصويت ونسبة النصاب وأسلوب الحوار وأنشاء اللجان^١. ويعد هذا تنظيما لعمل إدارة مؤسسات السلطة وتجعلها جزءا من عملية متكاملة في تقنين شكل ونمط الإدارة الحقيقية في ممارسة المسؤولية.

أن ممارسة السلطة يجب أن لا يكون من مؤسسة واحدة حتى لا تحتكرها أي مؤسسة بمفردها وأفراد جهاز واحد بالممارسة للهيمنة على بقية المؤسسات الأخرى ، انما يكون الضروري أن يختص كل جهاز أو مؤسسة بجانب من الممارسة لا يتجاوزها ولا يتم صدور القرار وممارسة الحكم الا عن هيئات ومؤسسات يشارك بعضها ويراقب بعضها ويكمل بعضها بعضا. أي التوازن المطلوب والا تترك مؤسسة على أخرى مكنة السيطرة عليها في وجودها أو في استمرارها فيما تتخذه من قرارات، من الاستقلالية النسبية يمكن من خلالها تحقيق التوازن المطلوب^٢. كما أن توافر البيئة التنظيمية المواتية يساعد على التدعيم المؤسسي المنظم على وفق الإجراءات والقواعد القانونية، لان هذا من شأنه أن يعزز مسارات ومستويات الثقة بين القوى المتصدية للعمل السياسي. بمعنى تحقيق درجة من التنسيق والانسجام في عمل المؤسسات لتكون المخرجات متآتية من برامج ومشاريع حقيقية متفق على تحقيقها .

٢- واقع المرحلة الراهنة :

جرت الانتخابات النيابية الثالثة في العراق في ٢٠٠١/٣/٧م بأعتماد القائمة المفتوحة من أجل اختيار (٣٢٥) عضوا لمجلس النواب ، ووزعت المقاعد النيابية في الآتي^٣:

أ. (٣١٠) مقعدا من المقاعد العامة.

ب. (٨) مقعدا للمكونات.

ج. (٧) مقعدا من المقاعد الوطنية.

^١ هنري. ام. روبرت (وأخريين)، قواعد روبرت التنظيمية، ترجمة، عبد الله بن حمد الحميدان، م. د. ع.، بيروت / ٢٠٠٥م ص ٦٠٨
^٢ طارق البشري ، حول الأوضاع الدستورية والسياسية في الوطن العربي ، في (مجموعة باحثين) ، الدستور في الوطن العربي مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧ .

^٣ د. صباح عبد الرزاق كبة ، السياسية الداخلية لعراق ما بعد انتخابات ٢٠١٠ م. ، دراسة في الثوابت والمتغيرات /م/ العدد السياسي ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، السنة /٢١/ ، العدد/٤١ ، تموز - كانون الأول - ٢٠١٠ م. ، ص ٥٢ .

وقد تم رفع نسبة مشاركة المرأة لتصل الى ٢٥% أي (٨٢) نائبة في البرلمان، فضلا عن اعتبار العراق دوائر متعددة وليست دائرة واحدة كما في السابق حسب نظام توزيع المقاعد لانتخابات طس النواب رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١م^١. في الوقت الذي جرى طرح المشروع الوطني الذي جاء بديلا عن المشروع الطائفي والمذهبي لانتخابات عام ٢٠٠٥م مما يعكس شعورا بالحاجة لتجاوز حدة الانقسام الطائفي لأغلب المكونات السياسية، فضلا عن الحاجة الملحة لقيام ائتلافات سياسية حقيقية تجد طريقها نحو تجاوز محنة السنوات القليلة التي مضت^٢. من دون اغفال حجم المشكلات والتحديات التي تواجه النخب السياسية الحاكمة في المرحلة الراهنة.

وعلى الرغم من تأخر تشكيل الحكومة لمدة (٩) شهرا عقب انتخابات ٢٠٠١/٣/٧م فقد استطاع مجلس النواب أن يتجاوز ظروف المرحلة الجديدة ليمنح الثقة للحكومة في جلسته المنعقدة في ٢٠٠١/١٢/٣م^٣.

أضافة الى الأتفاق على مشروع تشكيل المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية ضمن وثيقة الصلاح السياسي المكونة من (٩) أتفاقات التي جاءت قبل تشكيل الحكومة بمبادرة من رئيس حكومة ائتلاف (مسعود البرزاني) في كانون الأول/٢٠٠١م. على أن يضم هذا المجلس (١٠٠) مستشارا يراقب الخطط الاستراتيجية للسياسات العليا للدولة وعلاقتها الخارجية ومشاريعها الأمنية والصحية والاجتماعية والقانونية الى جانب مراقبة تنفيذها في جميع مراحلها^٤. من أجل تحقيق أهداف السياسات العامة للدولة التي تقتدر اليها أغلب الوزارات الحكومية بسبب أنشغالها بأداء عمل رسمي يمكن هذا المشروع لايمكن أنجاهه الا باقرار قانون خاص به في مجلس النواب. الى جانب ظهور حث أخرى من خلال المظاهرات الشعبية التي انطلقت في ٢٠١١/٢/٢٥م بغية الأسراع في تقديم اصلاحات والأصلاحات ومكافحة ظاهرة الفساد المالي والأداري وتحقيق التنمية الشاملة في جميع مجالات الحياة المختلفة.

١- المرجع نفسه، ص ٥٣.

٢- الحسن العيثوي، الانتخابات العراقية، رؤية تقويمية، م/ العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، السنة/٢١، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

٣- www. Alarabiya.com، أنترنت / ٢٠١٠/١٢/٢١م.

٤- المرجع نفسه، العدد/ ٨، السنة / ٨، العدد/ ١٩٩٨، بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٠م.

الخاتمة والأستنتاجات :

تعد التجربة السياسية الديمقراطية في العراق من التجارب حديثة النشأة والتطور التي تستلزم وجود عمل مؤسسي يكفل ويضمن تطوير مستويات الفاعلية والتفاعلية في بنية الهرم التنظيمي للدولة من خلال أرساء عملية سياسية مأمسة بمؤسسات راسخة قادرة على مواجهة تحديات المرحلة الراهنة سيما وأن الدولة واجهت تحدي أمني خطير من خلال محاربة الإرهاب أستمر لمدة معينة وهي تحاول اليوم الأرتقاء بالواقع المؤسسي من أجل تسيير شؤون الدولة بشكل صحيح في جميع ميادين الحياة. بمعنى توفير الشروط والأجواء الحقيقية لأستدامة المنجز السياسي الديمقراطي الذي تحقق ومن ثم ترسيخه في الحياة السياسية مع تدعيم مديات الألتزام بتطبيق مفاهيم حقوق المواطنة والوطن وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وأحترام مبدأ سيادة القانون... للأفتتاح سياسيا وفكريا ومؤسسيا يكفل تحقيق درجة عالية من الأستقرار السياسي في دولة مدنية مع أعتتماد الأسس الآتية في العمل السياسي الديمقراطي :

١. التمرس بالعمل الديمقراطي وأستيعابه مؤسسيا ومنهجيا.
٢. تاسيس قيم سياسية وقانونية جديدة لتدعيم أسس الديمقراطية الحقيقية.
٣. أحترام الشرعية الدستورية للوصول الى أحترام حقيقي لمؤسسات السلطة جميعا من دون أختزالها في شخص ما.
٤. توحيد رؤى القوى السياسية المشاركة في إدارة مؤسسات السلطة وضمن روح الفريق الواحد لضمان أستقرار العمل المأمس بعيدا عن المحاصصة الطائفية والمذهبية... الخ.
٥. توسيع الأفق السياسي في التفكير لتحقيق حراك سياسي مرن يوفر المجال السياسي الذي يستوعب جميع القوى السياسية والأجتماعية لتحقيق التوازن المطلوب في التمثيل السياسي والمؤسسي (مبدأ الشراكة).
٦. أنضاج الوعي السياسي-الثقافي للأفتتاح على الجميع بعيدا عن الأنكفاء والأنتغلاق على الذات مع تفعيل الدور الرقابي والأصلاحي المؤسسي في جميع أجهزة الدولة.